

ادب عربي، سال ٩، شماره ١
بهار و تابستان ١٣٩٦

مقارنة بين آراء ابن مالك وابن الناظم الصرفية (تركيزاً على ألفية ابن مالك وشرحها لابن الناظم)

رسول دهقان ضاد*

استاذ مشارك في اللغة العربية وآدابها بجامعة قم

ابراهيم عبدالرزاق

ماجستير اللغة العربية وآدابها بجامعة قم

(من ص ١٥٣ الى ١٧١)

تاريخ الاستلام: ١٣٩٤/١١/٢٣، تاريخ القبول: ١٣٩٦/٦/٢٩

الملخص

تَحظى المقارنة بين «الألفية» و«شرحها» بأهمية بالغة بالنسبة لآراء النحاة في القضايا الصرفية. وتعود الأهمية هذه إلى معرفة الشخصية الأدبية لابن مالك في «ألفيته» من جهة، والمكانة الأدبية لابن الناظم في «شرحها» من جهة أخرى، خاصةً أنه أخذها عن أبيه المؤلف مباشرةً دون واسطة. وعلى ذلك، يستمد الطلبة والباحثون من الألفية وشرحها في دراساتهم الصرفية والنحوية. من هذا المنطلق، وعبر المنهج الوصفي - التحليلي، تهدف هذه الدراسة إلى المقارنة الصرفية وأوجه الافتراق بين آرائهما لحلّ قضايا الصرف العربي. وقد اقتصرنا على أوجه الافتراق إلى أقلّ من عشرة أهمها: اتصال الضميرين المعمولين للأفعال غير الناسخة، واتصال «ليت» و «لعلّ» و «قد» و«قط» بنون الوقاية، ومسألة الاسم واللقب والكنية، ومراتب اسم الإشارة، وكيفية قلب همزة الاسم الممدود واواً وإبقائها على حالها.

الكلمات الدلّيلية: الصرف، المقارنة، ابن مالك، ابن الناظم، أوجه الافتراق.

١. المقدمة

إنّ مانؤمن به من أفكار، من الممكن أن لا يعتقدّه الآخرون كما نحن عليه، أو ليس لهم بنفس الدرجة من الأهمية. كما يمكن أن يخطأ الآخرون فيما نراه نحن صحيحاً، وبالعكس قد يُصدّق الآخرون على ما تراه أنتَ في خطأ. ولأئستثنى المسائل الصرفية عن الحقيقة هذه. ومما لا ريب فيه أنّ هناك قضايا نحوية وصرفية متعددة تختلف آراء النحويين فيها. إنّ اختلاف آراء النحاة أو تعدّدها وتباينها مما يؤدي إلى التفكير والتأمّل، داعياً الدارسين والباحثين إلى العناية والدقة في فهمها وتبيين الرأي الأفضل بين هذه الآراء. ومن مظاهر تباين آراء النحاة - والتي تتطلب المقارنة في هذا المجال - هي ما نجدّه بين آراء ابن مالك وابن الناظم في المسائل الصرفية. المقارنة التي تعود أهميتها إلى حاجة الباحثين للكتابين، والشأن الرفيع والمرموق لمؤلفيهما. يسعى الباحث للمقارنة بينهما على أساس أن كلا منهما يمثل موقفاً وكل منهما له تأثير كبير من حيث الفكر والتحليل وكل منهما خبير في النحو والصرف تألقاً وانتاجاً في عصره. فالمقارنة بين آرائهما مما تسهل المطالعة وتعطي الطلاب والدارسين فرصة جيدة للتعرف على أوجه الاختلاف (الافتراق) في المسائل الصرفية بين هذين الأديبين بمنهج وصفي - تحليلي؛ أي الاستقراء بطريقة الملاحظة أو مطالعة المصادر، رئيسية كانت تلك المصادر أم ثانوية، كالكتب والمقالات وغيرها من المصادر المتعلقة بهذه الدراسة. والخطوة الأولى لهذا البحث هي جمع المصادر التي لها صلة بموضوع البحث والثانية هي التفسير والإيضاح للمصادر والبيانات بطريقة دراسة تحليلية قائمة على المقارنة وذلك بهدف إلقاء الضوء على آرائهما وتبيين المسائل الخلافية بينهما وتأييد رأي واحد أو آخر منهما بناء على الأدلة العلمية، ومعرفة نقاط الضعف والقوة في آرائهما. وأما الأسئلة التي بني عليها البحث هي: ١- ما هي أهمّ القضايا الصرفية الخلافية بين ابن مالك وابن الناظم؟ و٢- ما هو الرأي الأقرب منهما إلى آراء الجمهور في القضايا الصرفية؟

بالنسبة لخلفية البحث فهناك مقارنات كثيرة وموازنات متعددة جرت إمّا حول أوجه الاختلاف لآراء النحاة النحوية أو الصرفية وإمّا بين مناهجهم المختلفة المتباينة المستخدمة للخوض في المسائل والغوص فيها. ونشاهد أن كثيراً من هذه الدراسات تركّز على كتاب الألفية، بمعنى أنّها تقوم إما بالمقارنة بين آراء ومناهج شارحي كتاب الألفية أنفسهم أو بينهم وبين صاحب الألفية. ومن تلك الدراسات المقارنة: «ألفية ابن مالك بين ابن عقيل والحضري؛

دراسة مقارنة»، وهي رسالة الماجستير أعدها زياد توفيق محمد أبو كشك بجامعة النجاح الوطنية في سنة ٢٠٠٥م. و«موازنة آراء ابن مالك والزمخشري النحوية»، رسالة الماجستير أعدها داوود أسد زاده بجامعة قم في سنة ١٣٩٢ هـ.ش. و«المقارنة بين الشرحين الشهيرين للألفية: شرح ابن عقيل وشرح السيوطي»، كتبها سيد محمد رضا ابن الرسول وإلهه صفيان و تم طبعها في مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها في سنة ٢٠١١م. و«الموازنة بين المنهج النحوي لابن عقيل والأشعري من خلال شرحيهما على ألفية ابن مالك»، إعداد فضل الله عبد الجليل محمد سليمان وهذه الرسالة تقف عند أهم القضايا التي اتفق أو اختلف فيها الشارحان في القضايا النحوية التي تعرضا لها بالنقاش. و«موازنة بين ابن الناظم وابن هشام من خلال شرحيهما على ألفية ابن مالك»، أعدها محمد مصطفى موسى محمد. و«مقارنة منهجية نحوية بين شرحي ابن عقيل والسيوطي على ألفية ابن مالك»، رسالة الماجستير أعدها فضيلة رحيمي بجامعة شهيد بهشتي في سنة ١٣٨٩ هـ.ش. و«القضايا الخلافية بين شراح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، وابن عقيل، وابن هشام»، هذه رسالة الدكتوراة أعدها محمد علي أحمد عمر بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا في سنة ٢٠٠٦م. و«مخالفة السيوطي لابن مالك ومعارضته في كتاب البهجة المرضية في شرح الألفية»، رسالة الدكتوراة أعدها عبدالعزيز محمد يوسف حمودة بجامعة الخرطوم في سنة ٢٠١٠م. و«ألفيتا ابن مالك والسيوطي، دراسة تحليلية موازنة»، رسالة الماجستير أعدها أيمن جبر خميس عباد بالجامعة الإسلامية بغزة سنة ٢٠١١م. هذا غيض من فيض من الدراسات المقارنة التي لا تحصى. أما بالنسبة إلى ما نحن فيه أي المقارنة بين آراء ابن مالك وابن الناظم في القضايا الصرفية فلم يحصل على أي أثر دال عليها.

٢. سيرة ابن مالك وابن الناظم ومذهبهما الصرفي

٢-١. سيرة ابن مالك وابن الناظم

٢-١-١. ابن مالك الأندلسي

هو أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني (الداميني، ١٩٨٣: ٢٥). أجمعت مصادر السيرة أنه كان يكنى بأبي عبدالله، كما أجمعت على أن لقبه «جمال الدين» وينتسب إلى قبيلة طيء. وقد اختلف المؤرخون في تحديد سنة ولادته وموطنها، ومنهم السبكي الذي يرى أنه ولد سنة ستمائة، أو إحدى وستمائة (ابن مالك، ١٩٦٧: ٢). فقد ذهب البعض إلى أنه ولد سنة ٦٠٠هـ، في جيان (الحموي، ١٩٥٦: ١٩٥)، في حين كان قليل منهم يرجحون

ولادته في دمشق (سركيس، ١٩٢٨: ٢٣٢). أجمع الذين ترجموا لابن مالك على أنه «كان كثير العبادة، كثير النوافل، حسن السمّت، كامل العقل» (السيوطي، ١٩٦٥: ١٣٤/١). نشأ ابن مالك نشأة علمية، حيث أقبل على كتب السابقين والمعاصرين من العلماء. ومكانته العلمية هذه تنسم بالعلو والرفعة خاصة في ميدان اللغة العربية وفروعها من النحو والصرف واللغة، وما تركه من مصنّفات قيمة شغلت العلماء شرحاً وإيضاحاً، كما شغلت الطلاب دراسة وفهماً. وقد اعترف أبو حيان بفضل ابن مالك وما قدّمه من المساهمة في مجال اللغة العربية بقوله: «إن ابن مالك نظم في هذا العلم كثيراً، وجمع باعتكافه ومراجعته غرائب، كما حوت مصنّفاتة نوادر وعجائب، وإن من عرف ما في تسهيله لا يكون تحت السماء أنحى منه» (الجنابي، ١٩٨٨: ١٧). ومن تصانيفه: «سبك المنظوم وفك المحتوم، وكتاب الكافية الشافية، وشرحها، والخلاصة، ومختصر الشافية، وإكمال الإعلام بمثلث الكلام، وفعل وأفعال، والمقدمة الأسدية، وعدّة اللافت وعمدة الحافظ، و...» (الكتبي، ١٩٥١: ٤٠٨/٣). توفي ابن مالك في دمشق ليلة الأربعاء الثاني عشر من شعبان، (٦٧٢هـ) وصلي عليه بالجامع الأموي، ودفن بسفح قاسيون بتربة القاضي عز الدين بن الصائغ، وقد نيف على السبعين (الدمشقي، ١٩٧٧: ٢٦٧).

٢-١-٢. ابن الناظم

هو محمد بن محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الإمام، بدر الدين بن الإمام جمال الدين الطائي الدمشقي الشافعي النحوي (السيوطي، ١٩٦٥: ٢٢٥/١). أغفل المؤرخون مكان ولادته، كما أغفلوا تاريخ ولادته، حتى أنه لم ترد أخبار عن ولادته ولا من أين تكون، فلا يوجد سند تاريخي يشير إلى ذلك، وإذا كان المؤرخون قد أغفلوا تاريخ ولادته، فإنهم أوردوا سنة وفاته ومكانها، فقد ذكرت المصادر أن «وفاته كانت في دمشق يوم الأحد الثامن من محرم سنة ٦٨٦هـ» (اليافعي، ١٣٣٩: ١٥٣/٤)، على أثر القولنج، ودفن في مقبرة باب الصغير، حيث تأسّف عليه الناس (الكتبي، ٢٠٠٠: ١٦٦/١).

إنّ تلمذه على يد أبيه جعلت العلماء ينادونه بـ«الشيخ، العالم، العامل، الفاضل، الكامل، المتقن، المحقق، مجمع الفضائل، فريد دهره». كما قيل فيه: «الإمام العالم، العامل، الزاهد، الورع، حجة العرب، لسان الأدب، قدوة البلغاء والفصحاء» (اليافعي، ١٣٣٩: ١٥٣/٤). قال الصفدي: «كان إماماً فهِماً ذكياً، حادّ الخاطر، إماماً في النحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق، جيد المشاركة في الفقه والأصول» (السيوطي، ١٩٦٥: ٢٢٥/١). تلمذ على

يد هذا الأديب النحوي ممن أصبحوا لاحقاً علماء كباراً، ومنهم بدرالدين بن زيد، وكمال الدين الزملكاني (طاشكيري زاده، ١٣٢٩: ٣٦١). وله من التصانيف: «شرح ألفية والده، شرح كافيته، شرح لاميته، تكملة شرح التسهيل، المصباح في اختصار المفتاح في المعاني، روض الأذهان فيه، شرح الملحة، شرح الحاجبية، مقدمة في العروض، مقدمة في المنطق وغير ذلك» (السيوطي، ١٩٦٥، ٢٢٥/١).

٢-٢. مذهب ابن مالك وابن الناظم وأسلوبهما

يتبين من خلال مؤلفات ابن مالك أنه دأب خلال حياته على دراسة جميع ما كتبه من سبقه من النحاة. بما فيهم سيبويه والزنجشيري وابن يعيش إلى مؤلفات معاصريه من كبار النحاة، حيث تظهر آراؤهم جميعها في كتبه النحوية بشكل عام وفي التسهيل بشكل خاص، يوافقها أو يخالفها، يصححها أو يخطئها، هذا إلى جانب إحاطته باللغة والنحو وعلم الحديث الشريف. «كان ابن مالك مجيداً بارعاً في القراءات، وفي استحضار الآيات القرآنية على اختلاف قراءاتها للاستدلال بها، وكان الاستشهاد بالقرآن عنده مقدماً على كل شاهد فإن لم يجد فيه شاهداً عدل إلى الحديث» (الكتبي، ١٩٥١، ٤٠٧/٣). لقد كان ابن مالك بصري المذهب النحوي إلا أنه كان يخالف ذلك المذهب في مواضع معينة وينتمي إلى المذهب الكوفي فيها كما كان يخالف الكوفيين والبغداديين. وهذه الردود تُظهر مكانة وشخصية ابن مالك العلمية المستقلة التي ينبغي لكل باحث أن يتصف بها (غانم، ٢٠٠٩: ٥٤). كان ابن الناظم إماماً في النحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق، وإمام أهل اللسان، وقدوة أرباب المعاني والبيان (اليافعي، ١٣٣٩: ١٥٣)، لم تشر المصادر إلى مذهبه النحوي ولكن قد يكون بصرياً لتلمذته بين يدي أبيه. ولكنه كان يخالف المذهب البصري في مواضع عديدة، ذاهباً فيها إلى الكوفي أو البغدادي كأبيه. أما على صعيد النظم فقد «كان إماماً في مواد النظم، من النحو والمعاني والبيان والبديع، ولم يقدر على نظم بيت واحد بخلاف والده (السيوطي، ١٩٦٥، ٢٢٥/١).

٣. المقارنة بين آراء ابن مالك وابن الناظم الصرفية

في هذا المجال وفي مقارنة المسائل الصرفية الخلافية بين ابن مالك وابن الناظم نذكر آراء الصرفيين الآخرين المؤيدين لرأي ابن مالك من جانب والمؤيدين لرأي ابن الناظم من جانب آخر. ثم نؤيد رأي أحدهما معتمدين على الأدلة الصرفية الأقوى من الأدلة التي اعتمد عليها الآخر، ونحيء

بمسائلٍ اتفق فيها ابن مالك وابن الناظم وخالفهما جمهور الصرفيين فيها ثم نؤيد بالأدلة العلمية الصرفية إما رأي ابن مالك أو ابن الناظم، وإما رأي الجمهور.

٣-١. المسائل الصرفية الخلافية بين ابن مالك وابن الناظم

٣-١-١. اتصال الضميرين المعمولين لأفعال غير ناسخة

إذا كان العامل فعلاً غير ناسخ عاملاً في ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع جاز في الضمير الثاني الاتصال والانفصال، نحو «الخير سلنيه أو سلني إياه». وذهب ابن مالك إلى جواز الاتصال والانفصال على السواء:

وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ، وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كَتْبِهِ الْخُلْفُ ائْتَمَى

(ابن مالك، ١٤٣٠: ٨)

لكن ابن الناظم خالفه في مسألة جواز اتصال ثاني الضميرين وانفصاله، مرجحاً اتصال الضمير الثاني على انفصاله قائلاً: «المبيح لجواز اتصال الضمير وانفصاله هو كونه إما ثاني الضميرين أو لهما أخصّ وغير مرفوع؛ وإما كونه خيراً لكان أو إحدى أحوالهما؛ وأما الأول فكألاء من «سَلْنِيهِ وَمَنْعَكَهَا»... فيجوز في الهاء المذكورة الوجهان نحو: «سَلْنِيهِ وَسَلْنِي إِيَّاهُ وَمَنْعَكَهَا وَمَنْعَكَ إِيَّاهَا». إلا أن الاتصال مع الفعل أحسن وأكثر (ابن الناظم، ٢٠٠٩: ٣٦). وزعم المكوذي أن ابن مالك رجّح اتصال ثاني الضميرين على انفصاله بدليل تقديمه كلمة «وَصِلْ» على «أَوْ أَفْصِلْ»، وأن جميع النحاة رجّحو اتصال الضمير الثاني على انفصاله (المكوذي، ٢٠٠٤: ١٣٩/١). وهذا الكلام غير صحيح؛ لأن تقديم شيء على شيء في مسألة لا يدل على ترجيح المتقدم على المتأخر، ويؤكد كلامنا هذا قول ابن مالك في باب النعت:

واقطع أو اتبع إن يكن مُعِيناً بدونها أو بعضها اقطع مُعَلِّناً

وارفع أو انصب إن قطعت مضمراً مبتدأً أو ناصباً لن يظهر

(ابن مالك، ١٤٣٠: ٤٩)

حيث تقدم «اقطع» على «أو اتبع» لا يدل على ترجيح القطع على الإتيان في النعت الذي كان منعوته متضحاً بدونه وكذلك تقدم «وارفع» على «أو انصب» لا يدل على ترجيح القطع بالرفع على القطع بالنصب (ابن عقيل، ١٤٢٩: ١٢٠/٢) وأما زعمه الثاني - وهو القول بأن جميع النحاة رجّحو اتصال الضمير على انفصاله - فيرده أقوال الكثيرين من النحاة، منهم الزمخشري إذ قال: «فإذا التقى الضميران في نحو قولهم: الدرهم أعطيتكهُ ... جاز أن يتصلا كما ترى،

وأن يفصل الثاني كقولك: أعطيتك إياه» (الزمخشري، ٢٠٠٣: ١٦٩). وإشارة الزمخشري إلى جواز الأمرين بدون ترجيح أحدهما على الآخر دليل على جوازهما متساويين. وأما من الذين وافقوا ابن مالك - في جواز اتصال ثاني الضميرين وانفصاله على السواء - فهم: الزمخشري كما أشرنا في أعلاه. وركن الدين حسن بن محمد الأسترابادي، إذ يقول: «إعلم أنه إذا اجتمع ضميران، فلك الخيار في اتصال الثاني وفي انفصاله، نحو: أعطيتك وأعطيتك إياه» (الأسترابادي، ١٤٢٧ق: ٦٠). وبهاء الدين (مدي الشيرازي، ١٤٣١: ٤٦١)، وأما من الذين وافقوا الناظم - في ترجيح اتصال ثاني الضميرين على انفصاله - فهم ابن ام قاسم المرادي (المرادي، ١٤٢٦: ٩٠/١)، وابن هشام (ابن هشام، ١٩٩٧: ٦٨/١)، والأشموني إذ قال: «وافصل هاء سلنيه وما أشبهه،... من كل ثاني الضميرين أولهما أخص وغير مرفوع والعامل فيهما غير ناسخ للإبتداء سواء كان فعلاً، نحو سلنيه وسلني إياه والاتصال حينئذ أرجح» (الاشموني، ١٩٩٨: ٩٣/١).

يبدو أن رأي ابن الناظم في ترجيح اتصال ثاني الضميرين على انفصاله أقرب إلى الصواب لدليلين، أحدهما أنه لم يأت في القرآن الكريم الضمير الثاني المتوفرة فيه الشروط المذكورة إلا متصلاً كقوله تعالى: «فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ» (البقرة: ١٣٧) و «أَنْزَلْنَاهُمْ وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ» (الهود: ٢٨) و «إِنْ يَسْأَلْكُمْ هَا فَيُخَفِّكُمْ تَبَخَّلُوا وَيُخْرِجْ أضعَانَكُمْ» (محمد: ٣٧)، وعدم مجيئه منفصلاً في القرآن دليل على ترجيح اتصاله على انفصاله (المرادي، ١٤٢٦: ٩٠/١). والثاني: ذهاب ابن هشام إلى هذا الرأي؛ لمتزلته العلمية في المجال اللغوي وقوته التحليلية الفائقة.

٣-١-٢. اتصال «لَيْتَ» و«لَعَلَّ» بنون الوقاية

إذا اتصلت «لَيْتَ» بياء المتكلم لحقتها نون الوقاية قبل الياء كثيراً، كقوله تعالى: «يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا» (النساء: ٧٣). وحذف نون الوقاية في «لَيْتَ» المتصلة بياء المتكلم نادر، وأما «لَعَلَّ» فبعكس «لَيْتَ»، نعني أن حذف النون معها كثير كقوله تعالى: «لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ» (غافر: ٣٦) ويندر ثبوتهما معها، وذهب ابن مالك إلى أن ثبوت نون الوقاية مع لعل نادر:

وَلَيْتَنِي فِشَا، وَلَيْتَنِي نَدْرَا وَمَعَ لَعَلَّ اعكس، «وَكُنْ مُخَيَّرًا»

(ابن مالك، ١٤٣٠: ٨)

وأما ابن الناظم فخالف ابن مالك في هذه المسألة قائلاً: «وإن كان «لعل» فالوجه تجردها من النون نحو قوله تعالى: «لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ» (غافر: ٣٦)، ولا تلحقها النون إلا في الضرورة» (ابن الناظم، ٢٠٠٩م: ٣٩). ووجه الاختلاف بينه وبين ابن مالك هو أن ابن مالك ذهب إلى أن اتصال نون الوقاية بـ«لعل» قليل. وأما ابن الناظم فذهب إلى أنه لا يجوز اتصال «لعل» بنون الوقاية إلا في الضرورة. ومن الذين يؤيدون رأي ابن مالك، ابن هشام إذ قال: «وإن نصبها لعل فالحذف نحو: «لعلني أبلغ الأسباب» أكثر من الإثبات، وهو أكثر من «ليتي» وغلط ابن الناظم، فجعل «ليتي» نادراً و«لعلني» ضرورة» (ابن هشام، ١٩٩٧: ٧٤/١). وقال ابن عقيل مؤيداً رأي ابن مالك أيضاً: «وأما لعل فذكر أنها بعكس ليت فالفصيح تجردها من التون... ويقال ثبوت النون» (ابن عقيل، ١٤٢٩: ١٠٥/١). وكذلك السيوطي إذ قال: «ومع لعل اعكس هذا الأمر فتحريدها من النون كثيراً؛ لأنها أبعد من الفعل لشبهها بحروف الجر... واتصالها بما قليل» (السيوطي، ١٣٩٤: ١٩٩/١). وركن الدين الأسترابادي، والرضي الأسترابادي، والدماميني، والمرادي، والمكودي، والأشموني... (انظر بالتوالي: الأسترابادي، ١٤٢٧: ٧٣/٢؛ الرضي الأسترابادي، ١٣٨٤: ٤٠٣/٢؛ التماميني، ٢٠٠٨: ٧٧/٢؛ المرادي، ٢٠٠٥: ١٠٢/١؛ المكودي، ٢٠٠٤: ١٤٥/١ والأشموني، ١٩٩٨: ١٠٣/١). وأما ابن الناظم فالظاهر أنه لم يؤيده أحد في رأيه.

إن رأي ابن مالك في هذه المسألة أقرب إلى الصواب؛ لأن جميع النحاة ذهبوا إليه وحيث لم نجد أحداً ذهب إلى ما ذهب إليه ابن الناظم فيدل هذا على أن رأي ابن مالك أقرب إلى الصواب.

٣-١-٣. اتصال «قد» و«قط» بنون الوقاية

«قَدْ وَقَطُّ» إذا كانتا اسمين بمعنى حسب، جاز أن تلحقهما نون الوقاية وأن تتجردا منها نحو «قَدْنِي دَرَهْمٌ يَوْمِيَا» و«قَطْنِي رِعَايَةَ اللَّهِ»، إلا أن النحويين اختلفوا كثيراً بين اتصال نون الوقاية بما وبين تجردهما منها. ولقد ذهب ابن مالك إلى أن إثبات نون الوقاية معهما أكثر من حذفها:

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قَلٌّ، وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

(ابن مالك، ١٤٣٠: ٩)

وقوله: «وفي قَدْنِي وَقَطْنِي الحذف أيضاً قد يفي»، دليل على أن حذف نون الوقاية مع «قد وقط» قليل؛ لأن «قد» إذا دخلت على المضارع تدل على التقليل. وأما ابن الناظم فقد

خالف ابن مالك إذ قال: «وأما «قَدْ وَقَطُّ» فبالعكس من «لَدُن» لأن «قَدِي وَقَطِي» في كلامهم أكثر من قَدِي وَقَطِي» (ابن الناظم، ٢٠٠٩م: ٤٠). يعني أن حذف نون الوقاية في «قَدْ وَقَطُّ» أكثر من إثباتها. ولقد وافق ابن مالك في رأيه كثيرون منهم ابن يعيش حين قال «إعلم أن «من وعن» من الحروف المبينة على السكون، و«لَدُن» و«قَطُّ وَقَدُّ». بمعنى حسب أسماء مبينة أيضاً على السكون، ومن الحروف والأسماء ما هو متحرك بحركة بناء أو إعراب. وبإاء المتكلم يكون ما قبلها متحركاً مكسوراً فكهوا اتصال الياء بهذه الكلم، فُتَكْسَرُ أو أُخْرُها لها، فتلتبس بما هو مبني على حركة، أو بما هو معرب من الأسماء التي على حرفين من نحو: «يَدِي»، و«هَنِي»، فجاءوا بالنون حراسة لسكون هذه الكلم، وإثباتاً لبقاء سكونها، لئلا يقعوا في باب «لبس»، فلذلك قالوا: «مَيِّي، وَعَيِّي، وَلَدُنِّي وَقَطْنِي، وَقَدْنِي» (ابن يعيش الموصل، ٢٠٠١: ٣٤٩/٢) فقولهم «فكهوا اتصال الياء بهذه الكلم» دليل على أن إثبات نون الوقاية لـ «قَدْ وَقَطُّ» في كلامهم أكثر من حذفها. وابن هشام أيضاً إذ قال «وإن خفضها - الهاء هنا تعود إلى على ياء المتكلم - مضافٌ فإن كان «لَدُن أو قَطُّ أو قَدُّ» فالغالب الإثبات ويجوز الحذف فيه قليلاً... وخطأ ابن الناظم، فجعل الحذف في قَدْ وَقَطُّ أعرف من الإثبات» (ابن هشام، ١٩٩٧: ٧٦/١-٧٧). والآخرون من الذين وافقوه - أي ابن مالك - هم الرضي الأسترابادي والمرادي والدمامي وعبدالرحمن الجامي والأشموني (الرضي الأسترابادي: ١٣٨٤، ٤٠٣/٢؛ المرادي، ٢٠٠٥: ١٠٤/١؛ الدمامي، ٢٠٠٨، ٧٨/٢؛ الجامي، ٢٠٠٩: ٤١ والأشموني، ١٩٩٨، ١٠٥/١).

وأما ابن الناظم فيبدو أنه لم يوافق أحد إلا الجوهري، إذ قد ذهب في الصحاح إلى أن «قَدْنِي» غير قياس، «قَدْنِي» أيضاً بالنون على غير قياس، لأن هذه النون إنما تزداد في الأفعال وقاية لها، مثل ضَرَبَنِي وَشَتَمَنِي» (الجوهري، ١٩٩٠: ٥٢٣/٢). ونقل محمد عبد الحميد في حواشيه على شرح ابن عقيل أن ابن بري قد ردَّ على الجوهري بأن نون الوقاية تزداد وقاية لحركة أو سكون في فعل أو حرف أو اسم (ابن عقيل، ١٤٢٩: ١٠٨/١).

إن رأي ابن مالك هو أقرب إلى الصواب، لدليلين: أحدهما استعمال «قَدْنِي وَقَطْنِي» في الشعر والنثر مطرداً. وأما «قَدِي وَقَطِي» بدون نون الوقاية فلا يكون إلا في الشعر فقط، كما هو مفهوم من قول سيبويه حيث قال: «وقد جاء في الشعر: قَطِي وَقَدِي. فأما الكلام فلا بدَّ فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال قَدِي» (سيبويه، ١٩٨٨: ٣٧١/٢). والثاني أنه اتفق جمهور النحاة عليه.

٣-١-٤. إضافة الاسم إلى اللقب

إن كان اللقب وما قبله مضافين، كـ «عبدالله زين العابدين» أو كان الأول مفردا والثاني مضافا، كـ «زيد زين العابدين» أو كانا بالعكس، كـ «عبدالله كرز». أتبعث الثاني للأول: إما بدلا، أو عطف بيان، أو قطعتة عن التبعية: إما برفعه خيرا لمبتدأ محذوف، أو بنصبه مفعولا لفعل محذوف، وإن كانا مفردين، كـ «سعيد كرز» جاز ذلك ووجه آخر، وهو إضافة الأول إلى الثاني، وجمهور البصريين يوجب هذا الوجه (ابن هشام، ١٩٩٧: ٨٢/١)، واختار ابن مالك رأي البصريين قائلًا:

وَأَنَّ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِيفُ حَتْمًا، وَإِلَّا أُتْبِعَ الَّذِي رَدِفُ

(ابن مالك، ١٤٣٠: ٩)

وأما ابن الناظم فاختار رأي الكوفيين قائلًا: «ولم يجوز البصريون في الجمع بين الاسم واللقب إذا كان مفردين إلا الإضافة، وأجاز الكوفيون فيه الإبتاع والقطع بالرفع والنصب... وما قاله الكوفيون في ذلك لا يأباه القياس» (ابن الناظم، ٢٠٠٩: ٤٢). وقوله: «وما قاله الكوفيون لا يأباه القياس»، دليل على أنه يؤيد رأيهم. وهناك من النحويين من يؤيد ما اختاره ابن مالك، وهو ابن يعيش الموصلي إذ ذهب إلى أن التحقيق في هذه المسألة إضافة الاسم إلى اللقب لأن الأصل في أسماء العرب «أن يكون إما مفردا كـ «زيد» أو يكون مضافا كـ «عبدالله»، وليس في كلامهم إسمان مفردان لمسمى واحد يستعمل كل واحد منهما مفردا. فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردين، لا على سبيل الإضافة، لخرجوا عن منهاج استعمالهم ولم يكن لهم نظير، فأضافوا العلم إلى اللقب ليجروا على عادتهم في ذلك ويكونوا لهم نظير في ذلك (ابن يعيش، ٢٠٠١: ١٠٨/١).

وأما من الذين يؤيدون رأي ابن الناظم، الرضي الأسترابادي إذ قال «ثم إما أن يُتْبِعَ اللقب الاسم عطف بيان له لكونه أشهر، أو يُقَطَّعَ عنه رفعا أو نصبا، على المدح أو الذم؛ لكونه متضمنا لأحدهما، ويجوز الإبتاع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين أو مضافين أو مختلفين في ذلك... وظاهر كلام البصريين وجوب الإضافة عند افرادهما وقد أجاز الزجاج والفراء الإبتاع وهو أولى» (الأسترابادي، ١٣٨٤: ٢٦٥/٣). وابن ام قاسم المرادي وفهم تأييد المرادي رأي ابن الناظم من قوله: «جواز الإضافة، مقيد بعدم المانع» (المرادي، ٢٠٠٥: ١١٠/١). وكذلك منهم

ابن هشام، والحضري، و الصبّان (انظر بالتوالي: ابن هشام، ١٩٩٧: ١/٨٢؛ الحضري، ١٩٩٨: ١/١٣٥ والصبان، ١٩٩٧: ١/١٩١).

يبدو أنّ ما ذهب إليه ابن الناظم أقرب إلى الصواب لثلاثة أدلة: أحدها أن وجوب إضافة الاسم إلى اللقب «يرده النظر من جهتي الصناعة، والسماع؛ أما الصناعة فلأننا إذا أضفنا الأول إلى الثاني لزم إضافة الشيء إلى نفسه؛ بيان الملازمة أن الاسم واللقب اسمان مساهما واحد، فإضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه، واللازم باطل، فالملزوم مثله لوجوب معايرة المتضايين. وأما السماع من العرب فهو قولهم لرجل ضخم العينين اسمه يحيى، ولقبه عينان: «هذا يحيى عينان»، بغير إضافة، وإلا لقالوا: عينين بالياء» (الأزهري، ٢٠٠٦: ١/١٣٥) بدون إضافة الاسم إلى اللقب. ولو أضافوه لقالوا: عينين. وكذلك كالذي روى الفراء عن قول العرب: «فَيْسُ قَفَّةٌ» (انظر: الأسترآبادي، ١٣٨٤: ٣/٢٦٥) بالإلتباع بدلاً أو عطف بيان. الثاني أننا إذا أتبعنا اللقب الاسم بدلاً أو عطف بيان، أو قطعناه عن الاسم رفعاً مبتدأً محذوف، أو نصبا بفعل «أعني» المحذوف تخلصنا من التأويل الفارغ في إضافة الاسم إلى اللقب (الحضري، ١٩٩٨: ١/١٣٥)؛ لأنهم يجعلون الاسم المضاف المسمّى، ويجعلون اللقب المضاف إليه الاسمَ مفعلي «جائي سعيدٌ كرز» بالإضافة هو: جائي مسمّى هذا الاسم، وعدم التأويل أولى من التأويل. الثالث: هو اتفاق جميع الكوفيين وبعض البصريين على هذا الرأي (الصبان، ١٩٩٧: ١/١٩١) وهذا دليل على أن الداهيين إلى هذا الرأي هم الجمهور.

٣-١-٥. قلب همزة الاسم الممدود واواً، وإبقائها على حالها

الاسم الممدود على أربعة أقسام: أحدها ما كانت همزته أصلية، فيجب بقاء همزته في التثنية، نحو «قُرَّاء» فتقول: «قُرَّاءان» الثاني ما كانت همزته بدلاً من ألف التأنيث الزائدة، فيجب قلب همزته واواً، نحو: «بَيْضَاء» فتقول: «بَيْضَاوان». الثالث ما كانت همزته بدلاً من الأصل، فيجوز فيه وجهان: قلب همزته واواً وإبقائها على حالها على حد سواء عند ابن مالك، ويُرجحُ إبقاؤها على حالها عند ابن الناظم (انظر: ابن الناظم، ٢٠٠٩: ٤٧١) نحو «كسَاء» فتقول: «كسَاءان، أو كسَاوان». الرابع ما كانت همزته بدلاً من حرف الإلحاق الزائد، فيجوز فيه وجهان: قلب همزته واواً، وإبقائها على حالها على حد سواء عند ابن مالك، وأما عند ابن الناظم فيترجح قلبها واواً، نحو «عَلْبَاء» فتقول: «عَلْبَاوان، أو عَلْبَاءان» (المصدر نفسه: ١٤٧). وذهب ابن مالك إلى هذا الرأي مفهوم من:

وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوْتُنِّيَا وَنَحْوِ عَلِيَاءَ، كَسَاءٍ وَحِيَا
بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ، وَغَيْرُ مَا ذُكِرَ صَحَّحَ وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلِ قَصْرُ
(ابن مالك، ١٤٣٠: ٧٤)

وزعم الأشموني أن ابن مالك رَجَّحَ قلب همزة «عَلِيَاءِ» واوا، وإبقاء همزة «كِسَاءٍ وَحِيَاءِ» على حالها (الأشموني، ١٩٩٨: ٣/٣٦٩). فهذا مردود؛ لأنه إذا أراد ترجيح أحد الأمرين على الآخر كان يُصَرِّحُ بذلك في الألفية كقوله في ترجيح نصب المشغول عنه قبل فعل طلبِي:

وَاخْتِيرَ نَصَبٌ قَبْلَ فَعْلٍ ذِي طَلَبٍ وَبَعْدَ مَا يَبْلَأُوهُ الْفِعْلُ غَلَبَ
(ابن مالك، ١٤٣٠: ٧٤)

حيث صرَّحَ بكلمة «اختير» للدلالة على ترجيح نصبه. وحيث لم يصرح ابن مالك بترجيح قلب همزة «عَلِيَاءِ» واوا وإبقاء همزة «كِسَاءٍ وَحِيَاءِ» على حالها فلا دليل على إثبات ادعاء الأشموني. وهناك نحاة كثيرون ذهبوا إلى ما ذهب إليه ابن الناظم، منهم: الرضي الأسترابادي، وابن هشام، وابن عقيل، والصبان، و... (انظر: الرضي الأسترابادي، ١٣٨٤: ٣/٣٥٥؛ ابن هشام، ١٩٩٧: ٢/١٣٨؛ ابن عقيل، ١٤٢٩: ٤/٨٩؛ الصبان، ١٩٩٧: ٤/١٥٩). وأما ابن مالك فكاد أن يكون وحيدا في رأيه. لذلك نستطيع القول بأن ما ذهب إليه ابن الناظم أقرب إلى الصواب لدليين: أحدهما أن همزة إلحاق ليست أصلية، ولا بدلا من الأصلية، بل هي بدل من حرف الإلحاق الزائد، فنسبتها إلى الهمزة الأصلية بعيدة، ولذلك رُجِّحَ قلبها واوا. وأما الهمزة المبدلة من أصل فإبقائها على حالها في التثنية أولى من قلبها واوا؛ لقرب نسبتها من الأصلية. الثاني ذهب أكثر النحويين إلى رأي ابن الناظم وكون رأي ابن مالك شاذًا، دليل على أن رأي ابن الناظم أقرب إلى الصواب.

٣-٢. المسائل الصرفية الاتفاقية بين ابن مالك وابن الناظم المخالفين لرأي الجمهور

٣-٢-١. اتصال الضميرين المعمولين للأفعال الناسخة

إذا كان عامل الضميرين من أفعال القلوب أو من باب كان وأخواتها وكان الضمير الأول أخصَّ وغيرَ مرفوع في أفعال القلوب، جاز في الضمير الثاني الاتصال والانفصال، نحو: «الصدِّيقُ خَلَّتْنِيهِ وَخَلَّتْنِي إِيَّاهُ، وَالصَّدِّيقُ كُنْتُهُ وَكُنْتُ إِيَّاهُ». لقد اختار ابن مالك في هذه المسألة ترجيح الاتصال على الانفصال:

وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْبِيهِ، وَمَا
كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ وَاتِّصَالًا
أَشْبَهُهُ فِي كُنْتَهُ الْخُلْفُ اتَّمَى
أَخْتَارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الْانْفِصَالَ
(ابن مالك، ١٤٣٠: ٨)

ووافق ابن الناظم في ترجيح الاتصال: «واختار أكثرهم الانفصال، والصحيح اختيار الاتصال؛ لكثرة في النظم والنثر الفصيح...» (ابن الناظم، ٢٠٠٩: ٣٦). وأما الجمهور فخالقوهما، إذ رجّحوا الانفصال على الاتصال ومنهم ابن عقيل حين قال: «فاختار المصنف الاتصال، نحو: كُنْتَهُ، واختار سيبويه الانفصال نحو: كُنْتُ أَيَّاهُ وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو: خِلْتَنِيهِ... ومذهب سيبويه أن المختار في هذا أيضا الانفصال، نحو: خِلْتَنِي أَيَّاهُ، ومذهب سيبويه أرجح؛ لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم» (ابن عقيل، ١٤٢٩: ٩٧/١). وأيضا الزمخشري، وركن الدين الأسترابادي، والرضي الأسترابادي، وابن هشام، و... (انظر: الزمخشري، ٢٠٠٣: ١٧٠؛ والأسترابادي، ١٤٢٧: ٦٣/٢؛ والرضي الأسترابادي، ١٣٨٤: ٤٤٢/٢ و ابن هشام، ١٩٩٧: ٦٩/١).

يبدو أن رأي جمهور النحاة في ترجيح انفصال ثاني الضميرين على انفصاليه في هذه المسألة هو أقرب إلى الصواب؛ وذلك لدليلين: أحدهما قلة اتصاله في كلام العرب كما أشار إليه سيبويه (سيبويه، ١٩٩٩م، ٣٨٨/٢). والثاني أن ذهاب الجمهور إلى رأي من الآراء معتمد عليه في جميع العلوم.

٣-٢-٢. اجتماع اللقب مع الاسم أو الكنية

ينقسم العلم إلى الكنية، واللقب، والاسم. والكنية ما كان مصدرًا بأب، أو أم، أو ابن نحو: «أبي محمد، أم أيمن، ابن هشام» (انظر: الدماميني، ٢٠٠٨: ١١٠/١). واللقب ما أشعر برفعة المسمى أو وضعته، نحو «زين العابدين». والاسم ما سواهما ك: «ابراهيم». واختلف النحويون في اجتماع اللقب مع أحد أخويه، أي الكنية والاسم. ذهب ابن مالك إلى أن اللقب إذا اجتمع مع أحد أخويه وجب تأخيره عنهما، نحو: «زيد أنف الناقة، وأبي عمرو أنف الناقة» وفهم هذا من قوله:

وَأَخْرَنُ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحْبًا
وَاسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً، وَلَقْبًا
(ابن مالك، ١٤٣٠: ٩)

و«ذا» إشارة إلى اللقب، يعني وأخّر اللقب إن صحب سواه. ويُفهم من كلمة «سواه» الاسم والكنية. ووافق ابن الناظم ابن مالك في هذا الرأي إذ قال «وإذا اجتمع اللقب مع غيره أُخّر اللقب» (ابن الناظم، ٢٠٠٩: ٤٢). وأما جمهور النحاة فقد خالفوا ابن مالك وابن الناظم ذاهبين إلى أن اللقب إذا اجتمع مع الاسم أُخّر اللقب عن الاسم وأما إذا اجتمع مع الكنية فأنت بالخيار في تقديم أحدهما على الآخر. ومن الجمهور الذين خالفوا ابن مالك وابن الناظم، ابن هشام إذ يقول: «ويؤخر اللقب عن الاسم كـ «زيد زين العابدين»... ولا ترتيب بين الكنية وغيرها... وفي نسخة من ألفية ابن مالك ما يقتضي أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية وليس كذلك» (ابن هشام، ١٩٩٧: ٨٢/١-٨١)؛ وابن عقيل أيضا حين قال: «وظاهر كلام ابن مالك أنه يجب تأخير اللقب إذا صحب سواه، فأما مع الكنية فأنت بالخيار بين أن تقدم الكنية على اللقب وبين أن تقدم اللقب على الكنية (ابن عقيل، ١٤٢٩: ١١١/١). وكذلك الدماميني، والأشموني (انظر: الدماميني، ٢٠٠٨: ١١٢/١؛ الأشموني، ١٩٩٨: ١١٠/١). وأما الذين وافقوا ابن مالك وابن الناظم، منهم السيوطي إذ قال: «وإن كان مع الكنية، فالذي ذكره جواز تقديمه عليها وتقديمها عليه. ومقتضى تعليل ابن مالك امتناع تقديمه عليها، وهو المختار» (السيوطي، ٢٠٠٦: ٢٣٤/١). والخضري قائلا: «قوله (فأما مع الكنية الخ) رَجَحَ كثيرون وجوب تأخيره عنها أيضا لما مرّ في الاسم» (الخضري، ١٩٩٨: ١٣٣/١).

إن مذهب الجمهور المخالف لمذهب ابن مالك وابنه أقرب إلى الصواب؛ لاتفاق كبار النحاة المشهورين عليه، وكون المتفقين عليه هم الجمهور (ابن عقيل، ١٤٢٩: ١١١/١). وأما قول الخضري السابق - وهو أن الكثيرين من النحويين أوجبوا تأخير اللقب على الكنية - فمردود؛ لكونه خلافا للواقع وإنما الذين ذهبوا إلى هذا الرأي هم القلة. وأما اختيار السيوطي رأي ابن مالك وابن الناظم فهو اختيار بلا دليل لأنه لم يبرهن عليه ولم يكن مطابقا لما ذهب إليه الجمهور.

٣-٢-٣. مراتب اسم الإشارة باعتبار بعد مسافتها

اسم الإشارة هو اسم يدلّ على شخص معين أو حيوان معين أو شيء معين بإشارة حسية، نحو «ذَا وَكَذَ». واختلف النحويون في انقسامه باعتبار بُعد مسافة المشار إليه إلى مذهبين، أحدهما أن لاسم الإشارة مرتبتين: قريبة، نحو «ذا ولد» وبعيدة، نحو «ذَاكَ وَكَذَاكَ وَكَذَاكَ». والثاني: أن

له ثلاث مراتب: قريبة، نحو «ذَا وَكَلْدٌ» ومتوسطة، نحو «ذَاكَ وَكَلْدٌ» وبعيدة، نحو «ذَالِكَ وَكَلْدٌ». والمذهب الأول هو مذهب ابن مالك:

وبأولى أَشْرَ لَجَمْعٍ مطلقاً
والمُدَّ أُولَى، ولدى البُعْدِ انطِقاً
بِالْكَافِ حَرَفًا: دُونَ لَامٍ، أَوْ مَعَهُ
وَاللَّامُ - إِنْ قَدَّمْتَ «هَا» - مُمْتَنَعَةٌ
(ابن مالك، ١٤٣٠: ١٠)

ووافق ابن مالك في هذا المذهب، ابن الناظم حين قال: «وزعم الأكترون أن المقرون بالكاف دون اللام للمتوسط، وأن المقرون بالكاف مع اللام للبعيد، وهو تحكم لا دليل عليه، ويكفي في رده أن الفراء حكى أن إخلاء «ذالك» و«تلك» من اللام لغة تميم، فعلم أن الحجازيين إذا لم يريدوا القرب لا يقولون إلا: ذَلِكَ وَتِلْكَ وأن ليس لاسم الإشارة عندهم إلا مرتبتان: قرب وبعد، وأمر غيرهم مشكوك فيه» (ابن الناظم، ٢٠٠٩: ٤٦).

وأما جمهور النحاة فذهبوا إلى المذهب الثاني وهو المذهب الذي يقول بثلاث مراتب لاسم الإشارة ومن الجمهور الذاهبين إلى هذا المذهب ركن الدين الأسترابادي إذ قال: «ويقال: ذا للقرب، إشارة إلى الفرق بين ذا، وذاك وذالك، وهو أن الأول للقريب، والثاني للمتوسط، والثالث للبعيد» (الأسترابادي، ١٤٢٧: ٩٥/٢). وكذلك الزمخشري، وابن يعيش الموصلي، والرضي، وابن عقيل، والدماميني، ... (انظر: الزمخشري، ٢٠٠٣: ١٨١؛ ابن يعيش، ٢٠٠١: ٣٦٥/٢؛ الأسترابادي، ١٣٨٤: ٤٨٠/٢؛ ابن عقيل، ١٤٢٩: ١٢٣/١؛ الدماميني، ٢٠٠٨: ١٠٠/٢). وأما ابن هشام فوافق ابن مالك وابن الناظم في رأيهما قائلاً: «وإن كان بعيداً وجب اقترانه بالكاف، إما مجردة من اللام نحو ذاك، أو مقترنة بها، نحو ذالك» (ابن هشام، د.ت: ١٤١).

يظهر أن رأي ابن مالك وابن الناظم أقرب إلى الصواب؛ لثلاثة أدلة: أحدها أن المعتمد عليه في كل اللغات هو النقل من أصحاب اللغة لا القياس المنطقي والعقل التحليلي، فقد روى الفراء أن بني تميم يشيرون إلى المشار إليه البعيد بـ«ذاك وتيك، خاليتين من اللام. فأما الحجازيون فيشيرون إليه بـ«ذالك وتلك» مقرونين باللام، ولا يستخدمون في الإشارة «ذاك وتيك» بدون اللام، كما لا يستخدم التميميون في الإشارة «ذالك وتلك» باللام. فظهر بهذا أنه ليس لاسم الإشارة إلا مرتبتان: قريبة وبعيدة (ابن مالك، ٢٠٠١: ٢٣٦/١). الثاني: أنه لو كان للإشارة ثلاث مراتب لما أكتفي في منهاها وجمعها بمربتين هما: هذان وذانك، هؤلاء وأولئك، وعدم وجود مرتبة التوسط فيهما دليل على أنه ليس للإشارة إلا مرتبة القرب والبعيد فقط. الثالث أن

النحاة أجمعوا على أن للمنادى مرتبتين فقط، مرتبة قرب، ومرتبة بعد، والمشار إليه شبيهه بالمنادى فَأَقْتَصِرَ فِيهِ عَلَى مَرْتَبَتَيْنِ إِحْقَاقًا بِنظيره المنادى (المصدر نفسه: ٢٣٦/١).

قد أضاف ابن مالك دليلاً آخر على حصر اسم الإشارة في مرتبتين بأن قال: «إن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا مجرد من اللام والكاف معا أو مصاحب لهما معا، أعني غير المثني والجمع، فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا «لام» معها لكان القرآن العزيز غير جامع لوجوه الإشارة (المصدر نفسه)، وهذا مردود بقوله تعالى: «وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ» (سورة النحل: ٨٩). وأما هذا الاستدلال منه فمردود، لأن هذه الآية الكريمة لا تدل على أن القرآن بيّن كل شيء بالمعنى الذي نتكلم حوله الآن؛ لأنه لو كان المراد بالآية الكريمة تبين كل شيء بمثل المعنى الذي نحن فيه لكانت صفحات القرآن أكثر من مائة مجلد.

٤. النتيجة

إنّ منهج ابن مالك لا يخفى على قراء آرائه ومحققى كتبه، فلديهم صورة عامة كلية عن هذا العالم النحوي اللغوي الكبير. وفي زعم الباحثين لهذه المقالة، أنّ منهج ابن مالك يزداد وضوحاً، إذ خصّصنا بحثاً للمقارنة بين آرائه الصرفية وبين آراء ابن الناظم، وحول أهمّ المسائل الخلافية بينهما، استنتجنا بأنّ نظريات ابن مالك قد تدنو إلى جمهور النحويين، وقد تظهر آراء ابن الناظم أقرب إلى آراء الجمهور؛ كما نلاحظ أن هذين النحويين تارة يرغبان إلى المدرسة البصرية ويميلان إلى الكوفية تارة أخرى. وقلّما نشاهد أنّ ابن الناظم يخالف في شرحه وتفصيله لآراء أبيه؛ كما حصلنا في هذه الدراسة على:

١. صحّة رأي ابن الناظم المخالف لرأي ابن مالك في هذه المسائل: ترجيح اتصال ثاني الضميرين إذا كان عاملهما فعلاً غير ناسخ وكان أول الضميرين أحصّ وغير مرفوع؛ وفي القول بترجيح إبقاء الهمزة في تثنية الاسم الممدود، إن كانت همزة الاسم بدلاً من الأصل كـ«كساء» فتقول في التثنية: «كساءان»؛ وفي القول بجواز اتباع اللقب الاسم بدلاً أو عطف البيان، والقطع رفعا أو نصبا، وإضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين.
٢. أرجحية رأي ابن مالك في قوله بقلة ثبوت نون الوقاية مع «لعلّ»؛ على رأي ابن الناظم وفي القول بأنّ إثبات نون الوقاية مع «قد» و«قط» أكثر من حذفها.

٣. صحّة رأي الجمهور، المخالفين لابن مالك وابن الناظم في قولهم بترجيح انفصال ثاني الضميرين إذا كان عاملهما من أفعال القلوب أو من باب «كان» وأحوالهما وكان أول الضميرين أخصّ وغير مرفوع في أفعال القلوب؛ وأيضا في قولهم بتأخير اللّقب عن الاسم إذا اجتمعا، والخيار إذا اجتمع الاسم مع الكنية في تأخير أحدهما.
٤. صحّة رأي ابن مالك وابن الناظم المُخالفين لرأي الجمهور في قولهما بوجود المرتبتين لاسم الإشارة القريبة والبعيدة فقط وعدم وجود مرتبة متوسطة له.

المصادر

- القرآن الكريم.
- ابن شاکر الکتبي، صلاح الدين محمد، فوات الوفیات، تحقیق محمد محیی الدین عبد الحمید، مصر، السعادة، ١٩٥١.
- ابن کثیر الدمشقي، ابولفداء عمادالدين اسماعيل، البداية والنهاية، بيروت، مكتبة المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٧٧.
- ابن مالک الأندلسي، محمد، الألفية في النحو، قم، نوید اسلام، ١٤٣٠ق.
- ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقیق محمد کامل بركات، بيروت، دارالکاتب العربي، ١٩٦٧.
- ، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقیق: محمد عبدالقادر عطا وطارق فتحي السيد، بيروت، دارالکتب العلمية، ٢٠٠١.
- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقیق إميل يعقوب، بيروت، دارالکتب، ١٩٩٧.
- ، شرح قطر الندى وبل الصدى ومعه كتاب نهج التقى بتحقيق وإعراب شواهد قطر الندى لإبراهيم الكرباسي، بيروت، دار ومكتبة الهلال، د.ت.
- ابن الناظم، بدر الدين محمد، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، بيروت، دارالاعتصام، ٢٠٠٩.
- ابن عقيل، عبدالله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك؛ ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، قم، دارالغدير، ١٤٢٩ق.
- ابن يعيش الموصلي، موفق الدين يعيش، شرح المفصل للزمخشري، قدّم له و وضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب، بيروت، دارالکتب العلمية، ٢٠٠١.
- الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح، تحقیق محمد باسل، بيروت، دارالکتب العلمية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦.

- الأسترابادي، رضي الدين محمد، شرح الرضي على الكافية، قم، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٣٨٤ ش.
- الأسترابادي، ركن الدين حسن، البسيط في شرح الكافية، تحقيق حازم سليمان الحلبي، قم، المكتبة الأدبية المختصة، ١٤٢٧ ق.
- الأشموني، نورالدين أبو الحسن علي، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، بيروت، دارالكتب العلمية، ١٩٩٨.
- الجامي، عبدالرحمن، شرح ملا جامي، تحقيق أحمد عزّو عناية و علي محمد مصطفى، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٩.
- الجنابي، طارق، نحو ابن مالك بين الكوفة والبصرة، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٨.
- الجوهري، اسماعيل، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبدالغفور عطّار، بيروت، دارالعلم للملّين، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠.
- الحموي، شهاب الدين، معجم البلدان، بيروت، دارصادر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٥٦.
- الخصري، محمد، حاشية الخصري على شرح ابن عقيل، بيروت، دارالكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.
- الدماميني، بدرالدين، شرح التسهيل للدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد بن عبدالرحمن، ١٩٨٣.
- ، المنهل الصافي في شرح الوافي، تحقيق فاخر مطر، بيروت، دارالكتب، ٢٠٠٨.
- الزمخشري، أبو القاسم، المفصل في صنعة الإعراب وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل، تحقيق علي بوملحم، بيروت، دار ومكتبة الهلال للطباعة والتوزيع، ٢٠٠٣.
- سركيس، يوسف، معجم المطبوعات العربية والمعربة، مصر، سركيس، ١٩٢٨.
- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، ترجمة إميل بديع يعقوب، بيروت، دارالكتب العلمية، ١٩٩٩.
- السيوطي، جلال الدين، البهجة المرضية في شرح الألفية، قم، ذوي القربى، ١٣٩٤ ش.
- ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمداً بالفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، ١٩٦٥.
- ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، بيروت، دارالكتب العلمية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦.
- الصبان، محمد، حاشية الصبان على شرح الأشموني، بيروت، دارالكتب العلمية، ١٩٩٧.
- الصفدي، صلاح الدين خليل، الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرنؤوط وتزكي مصطفى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٠.
- طاشكبري زاده، أحمد، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، حيدرآباد، ١٣٢٩ ق.
- غانم، مطيع، مذهب ابن مالك، رسالة الدكتوراه، اليمن، جامعة إب، ٢٠٠٩.
- مدني الشيرازي، سيد علي خان، الحقائق الندية في شرح الصمدية، ذوي القربى، ١٤٣١ ق.
- المرادي، بدرالدين، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بيروت، شركة ابناء شريف الأنصاري، ٢٠٠٥.

ادب عربي، سال ٩، شماره ١، بهار و تابستان ١٣٩٦ / ١٧١

المكودي، عبدالرحمن، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تحقيق فاطمة الراجحي، القاهرة، الدار المصرية -
السعودية، ٢٠٠٤.

نهر، هادي، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، عمان، دار البازوري، د.ت.
اليافعي، عبدالله، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، حيدرآباد، دار المعارف،
١٣٣٩ق.